

النشرة الخاصة بالضرائب غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي ٨ ديسمبر ٢٠٢١

آخر المستجدات في المملكة العربية السعودية

المرحلة الأولى من الفوترة الإلكترونية تدخل حيز التنفيذ

مع بدء العمل بالمرحلة الأولى من الفوترة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية ("المملكة") اعتبارًا من 4 ديسمبر 2021، أصبح من الضروري أن تسارع الأعمال في المملكة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان امتثالها الكامل لمتطلبات الفوترة الإلكترونية من أجل تجنب الغرامات التي تُفرض على مخالفة الالتزام بالمرحلة الأولى.

أما فيما يتعلق بالمرحلة الثانية من نظام الفوترة الإلكترونية، فستدخل حيز التنفيذ بدءًا من 1 يناير 2023 وسيتم تطبيقها بشكل مرحلي، حيث ستقوم هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بتحديد مراحل ربط أنظمة الفوترة الإلكترونية وإشعار دافعي الضريبة (المكلفين) المستهدفين في كل مرحلة قبل التاريخ المحدد للربط بستة أشهر على الأقل.

وزير المالية السعودي يوافق على تعديل نظام "قانون" الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وافق وزير المالية السعودي بتاريخ 27 نوفمبر 2021 على تعديل مواد اللائحة التنفيذية لنظام "قانون" الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي.

ووفقًا للقواعد المعدلة، فإنه يجب ردّ الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية المُعاد تصديرها لخارج دول مجلس التعاون الخليجي، كليًا أو جزئيًا، بشرط أن يكون المُصدّر (مُعيد التصدير) هو المُستورد الذي تمّ استلام السلع الأجنبية باسمه، أو أي شخص آخر يُثبت لإدارة الجمارك ملكيته لتلك السلع.

إضافة إلى ما تقدّم، يجب أن تكون السلع الأجنبية المُعاد تصديرها والمطلوب استرداد رسومها الجمركية من إرسالية واحدة، وذلك بهدف التعرف عليها ومطابقتها مع مستندات الاستيراد.

والجدير بالذكر أنّ قيمة السلع الأجنبية التي ستتم إعادة تصديرها والتي تنطبق عليها القواعد الجديدة، لا يجب أن تقلّ عن 20,000 ريال سعودي (5332 دولارًا أمريكيًا) أو ما يعادلها من عملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

كما يجب أن يتمّ التقدّم بطلب الاسترداد خلال ستة أشهر من تاريخ إعادة التصدير.

آخر المستجدات في الإمارات العربية المتحدة

الاتحادية للضرائب تنشر توضيحاً عاماً بشأن الهواتف المتحركة ودقائق المكالمات وحزم البيانات المُتاحة للموظفين لأغراض الأعمال

نشرت الهيئة الاتحادية للضرائب ("الهيئة") في الإمارات العربية المتحدة ("الدولة") توضيحاً عاماً جديداً بشأن ضريبة القيمة المضافة تحت عنوان: "الهواتف المتحركة ودقائق المكالمات وحزم البيانات المُتاحة للموظفين لأغراض الأعمال".

ويستعرض التوضيح العام [VATP028](#) موقف الهيئة بشأن استرداد ضريبة المدخلات من قبل الأعمال التي تقوم بتوفير الهواتف المتحركة ودقائق المكالمات وحزم البيانات لموظفيها.

وينصّ التوضيح العام على أنّ ضريبة المدخلات قابلة للاسترداد في حال توفير الهواتف والمكالمات والحزم للموظفين لأغراض الأعمال فقط، **بالإضافة إلى** تطبيق سياسة صارمة لتقييد الاستخدام لغير أغراض الأعمال. كما أوضحت الهيئة أنه لن يتمّ قبول السياسات المؤرخة بتاريخ سابق. وبمعنى آخر، يجب أن تكون السياسة مطبّقة بالفعل من أجل استرداد ضريبة المدخلات.

وبالإضافة إلى وجود سياسة صارمة مطبّقة في هذا الشأن، يجب على الأعمال أيضاً إثبات أن لديها نظاماً يهدف إلى مراقبة استخدام الموظفين للمكالمات والحزم، واتخاذ الإجراءات المناسبة وفقاً للسياسة المؤثّقة ضدّ الموظفين الذين يستخدمون المكالمات والحزم للاستخدام الشخصي.

كما يجب أن يعمل نظام المراقبة على مقارنة الاستخدام الفعلي ومتوسط المكالمات والحزم المُستخدمة للمهام المحددة للموظف لأغراض الأعمال، واعتبار أي استخدام يزيد عن المتوسط على أنه استخدام شخصي (ما لم يتمّ فرض تكلفة الاستخدام التي تزيد عن المتوسط على الموظف مع ضريبة مخرجات، أو كان بالإمكان إثبات أنّ الاستخدام الزائد عن المتوسط كان لأغراض الأعمال).

إضافة إلى ذلك، يجب على الأعمال الاحتفاظ بفواتير ضريبية صالحة للتمكّن من استرداد ضريبة المدخلات. وفي حال عدم استيفاء كافة الشروط المذكورة أعلاه، فلن تكون ضريبة المدخلات قابلة للاسترداد.

بناءً على ما تقدّم، يجب على الأعمال في الدولة مراجعة سياساتها بعناية فيما يتعلق باستخدام الهواتف المتحركة للموظفين والإجراءات المتخذة سابقاً لاسترداد ضريبة المدخلات المتكبّدة في هذا الشأن لتحديد مدى استيفاء المتطلبات المذكورة أعلاه.

ومما لا شكّ فيه أنّ الهيئة قد اتخذت موقفاً متشدداً فيما يتعلق بهذه المسألة، لا سيّما وأنه في حال عدم استيفاء أيّ من المتطلبات المذكورة أعلاه وكانت ضريبة المدخلات مُستثناة من الاسترداد، فقد يتوجّب على الأعمال تصحيح المبالغ المستردّة بالزيادة من خلال تقديم تصريحات طوعية.

الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ توقع اتفاقية اعتراف مُتبادل مع الإدارة العامة للجمارك في الصين

وقّعت الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ في الإمارات العربية المتحدة ("الدولة") مذكرة توضيحية مع الإدارة العامة للجمارك في جمهورية الصين بهدف تعزيز التعاون التجاري بين البلدين، وتضمّنت آلية مشتركة لتطبيق اتفاقية الاعتراف المُتبادل ببرنامج المشغّل الاقتصادي المُعتمد.

ومن المتوقع أن تحقق اتفاقية الاعتراف المُتبادل كلاً من الأهداف التالية:

1. توسيع نطاق برنامج المشغّل الاقتصادي المُعتمد لدى كلّ من الطرفين.
2. تسهيل الوصول المُتبادل إلى أسواق البلدين.

3. تسريع تدفّق السلع بين الطرفين الموقعين.

ومما لا شكّ فيه أنّ ذلك سيؤدي إلى زيادة حجم الاستيراد/التصدير بين الطرفين الموقعين.

آخر المستجدات في جمهورية مصر العربية

تعديلات جديدة على بعض فئات التعريفات الجمركية في مصر بموجب القرار الجمهوري رقم (558) لسنة 2021 وافق وزير المالية المصري بتاريخ 20 نوفمبر 2021 على تعديل بعض فئات التعريفات الجمركية، والتي تشمل كلاً من الجرانيت وأجهزة الهواتف المحمولة والخلايا الشمسية. وقد صدر قرار التعديل في ضوء قرار المجلس الأعلى للتعريفات الجمركية بهدف تشجيع الإنتاج المحلي وتعزيز القوة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق العالمية.

ونعرض فيما يلي جدول التعديلات التي تمّ إجراؤها على بعض فئات التعريفات الجمركية:

الفئة %	الوصف	رمز النظام المنسق
	-- مقطّعاً فقط بالنشر أو بغيره، إلى كتل أو ألواح بشكل مستطيل أو مربع	2516.12
2	--- مقطّعاً فقط بالنشر أو بغيره إلى كتل	2516.1210
20	--- غيره	092516.12
2	--- رؤوس نافثة للأوعية المعبأة تحت ضغط	8481.8020
10	أجهزة هاتف لشبكة المحمول أو للشبكات اللاسلكية الأخرى	8517.12
	أدوات شبه موصلة حساسة للضوء بما في ذلك الخلايا الضوئية الفولتائية وإن كانت مجمعة في شكل وحدات أو مهيأة بشكل لوحات، صمامات ثنائية باعثة للضوء LED	8541.40
5	الخلايا الضوئية الفولتائية، وإن كانت مجمعة في شكل وحدات أو مهيأة بشكل لوحات	8541.4010
	مغفأة	8541.4090

هذه النشرة مخصّصة لأغراض إعلامية فقط ولا ينبغي أخذ المشورة بها، كما أنها لا تغطي بالضرورة كافة الجوانب الخاصة بالمواضيع التي تتناولها. لذلك، يُرجى عدم التصرّف بناءً على محتوياتها دون الحصول على مشورة رسمية في هذا الشأن.